

محافظة الجيزة**قرار رقم ٤٠٣ لسنة ٢٠٢٥****محافظ الجيزة**

بعد الاطلاع على قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛

وعلى قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٥٩ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعييننا
محافظاً للجيزة؛

وعلى مذكرة الوحدة المحلية لمدينة الجيزة (إدارة التقسيم) بشأن طلب استصدار
قرار باعتماد مشروع تعديل تقسيم قطعة أرض بمنطقة خدمات (س) بتقسيم الجمعية
التعاونية لبناء المساكن وتعمير صحراء الأهرام وذلك بتجزئة الجزء (أ) إلى الجزء (أ)
(١-١) نشاط تعليمي والجزء (أ) (٢-١) نشاط تعليمي؛

وعلى الرفع المساحي الصادر من مركز الأعمال التخطيطية والهندسية التابع
لكلية الهندسة جامعة الأزهر المؤرخ ٢٠٢٤/١٢/١؛

وعلى كلك المشروع الصادر في هذا الشأن؛

قرر:

مادة ١ - يعتمد مشروع تعديل تقسيم قطعة أرض بمنطقة خدمات (س)
بتقسيم الجمعية التعاونية لبناء المساكن وتعمير صحراء الأهرام المعتمد بالقرار
رقم ٤١٣ لسنة ٢٠٢٢ وذلك بتجزئة الجزء (أ) إلى الجزء (أ) (١-١) نشاط تعليمي
والجزء (أ) (٢-١) نشاط تعليمي وذلك طبقاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها وبناءً على كتاب وزارة الإسكان والمرافق المعتمد
بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٣ الخاص بمشاريع التجزئة والضم للتتقسيم المعتمدة بمحافظة

الجيزة وبناءً على مخطط التطوير والتحسين للمنطقة المحيطة بهضبة الأهرام والمتحف المصري الكبير المعتمد بالقرار رقم ٦٠٣ لسنة ٢٠٢١ وعلى الرفع المساحي الصادر من مركز الأعمال التخطيطية والهندسية التابع لكلية الهندسة جامعة الأزهر المؤرخ ٢٤/١٢/٢٠ طبقاً للكلك المرفق وذلك بالشروط الآتية :

- ١ - إقامة نشاط تعليمي على القطعة أ (١-١) والقطعة أ (٢-١) .
- ٢ - عدم إجراء أي تعديل بالمشروع المبين إلا بعد الرجوع إلى إدارة التقسيم بالمدينة .
- ٣ - عدم إنشاء أي شوارع داخلية إلا بعد الرجوع إلى إدارة التقسيم بالمدينة .
- ٤ - الإدارة ليست مسؤولة تجاه الملكية وخلوها من الحقوق العينية .
- ٥ - تخضع القطع المبينة بالرسم والتي بصددها التعديل لاشتراطات المنطقة والتقسيم ومخطط التطوير والتحسين للمنطقة المحيطة بهضبة الأهرام والمتحف المصري الكبير المعتمد بالقرار رقم ٦٠٣ لسنة ٢٠٢١

مادة ٢ - قبول إقرار وتعهد الجمعية التعاونية لبناء المساكن وعمير صحراء الأهرام بأن جميع المسطحات الواردة بمشروع تعديل تقسيم منطقة خدمات (س) وذلك بتجزئه الجزء (أ) إلى الجزء (١-١) والجزء (أ) (٢-١) هي طبقاً للرفع المساحي الصادر من مركز الأعمال التخطيطية والهندسية التابع لكلية الهندسة جامعة الأزهر وغير قابلة للزيادة أو النقصان وتحت مسؤولية الجمعية وليس على الإدارة الهندسية (إدارة التقسيم) أي مسؤولية في تحديد المساحات كما تقر بأنها قامت بالتنازل عن مسطح الشوارع عند اعتماد التقسيم للمنفعة العامة ؛

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

صدر في ٢٠٢٥/٣/١٩

محافظ الجيزة

مهندس / عادل التجار

